إعادة بناء م.ت.ف.
رؤية الجبهة الديمقراطية

سهيل الناطور

رغم البداية الرسمية العربية لمنظمة التحرير الفلسطينية حين تأسيسها في عام 1964، فإن التحول الذي بدأ بانطلاق الكفاح المسلح الفلسطيني في 1965/1/1 ما لبث أن راكم الحصيلة حتى فرض لاحقاً دخول فصائل المقاومة الوطنية الفلسطينية، بخاصة حركة فتح، الى صفوف م.ت.ف وتولي قيادتها، وبذلك تحولت المنظمة من هيئة شكلية أنشئت بقرار عربي، وتحت وصاية عربية، الى أداة شعبية فلسطينية، وتحولت لتمثيل الكيانية الفلسطينية.

الجديد هنا أن المجلس الوطني الفلسطيني في إطار م.ت.ف تمت إعادة صياغة عضويته بحيث كفل تمثيل الفصائل والفعاليات والشخصيات، ثم ممثلين عن المخيمات والاتحادات الشعبية. وأخذ بأسلوب انتخاب اللجنة التنفيذية للمنظمة من المجلس الوطني، تتمثل فيه الفصائل الرئيسية، إضافة لعدد من المستقلين والكفاءات. هذا الشكل من النظام السياسي الفلسطيني الذي سارع بالتطور منذ 68 لقي اعترافاً عربياً في قمة الجزائر 1972 وفي القمم العربية، خاصة في الرباط 1974، حين جرى الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة سلطته الوطنية المستقلة على الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها، الاعتراف العربي بأن م.ت.ف هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

لكن هذا النظام جمد ولم يتطور حتى العام 1993، عندما جرى توقيع اتفاقيات أوسلو. إن تغيراً في التحالفات السياسية بين الفصائل كان يقع، فيخرج بعضها ويدخل غيره، لكن ذلك لم يمس اعتراف كل القوى الوطنية بشرعية مؤسسة م.ت.ف ومجلسها الوطني. وكان الرسم البياني للتدهور قد برز بعد الخروج من بيروت عام 1982، إذ انفجرت الأزمة الداخلية للنظام السياسي الفلسطيني، الذي كان قائماً على قاعدة التوافق في الإدارة بين الفصائل الرئيسية في المنظمة، وعن ارتياح للوجود في لبنان بما دفع لتأجيل الاجابة على كثير من القضايا المعقدة في الوضع الفلسطيني والحركة الوطنية داخل الأراضي المحتلة. وعبّرت الأزمة عن ذاتها بما شهدته الساحة الفلسطينية من انقسامات في العامين 83-84 عندما تشكّل التحالف الوطني الفلسطيني ومن ثم جبهة الإنقاذ، احتجاجاً على اتفاق عمان 1985 وعلى عقد المجلس الوطني في العاصمة الأردنية.

في العام 1987 شهدنا تطورين هامين:

الأول: انعقاد المجلس الوطني التوحيدي (نيسان) شكّل مقدمة لاندلاع الانتفاضة الأولى (كانون الأول 1987)، النقلة التي احدثها كانت إقرار البرنامج المعروف باسم عدن/ الجزائر للإصلاح في بنية النظام السياسي، يقوم على تثبيت مبدأ القيادة الجماعية، وتشكيل

المؤسسات في إطار المنظمة لتوسيع الممارسة الديمقراطية. لكن لم يقع التطبيق العملي لهذا التوافق النظري وإن كان أعرب عن الحاجة الموضوعية للتطوير.

الثاني: إعلان تشكيل حركة حماس إطاراً للاتجاه الإسلاموي الفلسطيني، التي زجّت نفسها في إطار الكفاح الوطني ضد الاحتلال الاسرائيلي. ولأول مرة تنشأ قوى فلسطينية ذات شأن ونفوذ جماهيري خارج م.ت.ف ولا تعترف بمكانتها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. صحيح أنه في البداية كان تأثير حماس ضعيفاً نسبياً في القرار السياسي الفلسطيني، لكن قبل توقيع اتفاقية أوسلو، وفي فترة مفاوضات مدريد شهدنا بداية تشكيل ائتلاف معارض للقيادة الرسمية، كانت حماس والجهاد الإسلامي جزءاً من المعارضة إلى جانب غيرهم من داخل المنظمة، وكذلك برز دور كفاحي خاص لحماس بالإبعاد الجماعي لقيادتها من المناطق المحتلة إلى مرج الزهور عام 1991 وهذا ما أدخل الحركة كعنصر من عناصر التجاذب الإقليمي والدولي حول المسألة الفلسطينية. وبدأت حماس تؤثر في القرار السياسي رغم كونها خارج م.ت.ف وبعد اتفاق غزة/ أريحا كان على السلطة الجديدة التعاطي مع حماس الموجودة عملياً في الداخل.

أدى هذا إلى انقسام في إطار الحركة الوطنية الفلسطينية، وبدأت السلطة بالتشكل بدءاً بقطاع غزة وأريحا، ثم انتشارها في باقي الضفة الغربية، السلطة لم تحظ بإعتراف شامل فلسطينياً باعتبارها الإبن الشرعي لمنظمة التحرير بالرغم من أن المجلس المركزي الفلسطيني في حينه قد اتخذ قراراً باعتبار السلطة الفلسطينية منظمة التحرير في الضفة وقطاع غزة، لكن هذا القرار لم يكن يحظى بموافقة إجماعية فلسطينية من قبل الفصائل المعارضة لاتفاقيات أوسلو والممثلة في إطار منظمة التحرير بالإضافة إلى الحركات الإسلامية التي بدأت تتبلور في إطار حركتين رئيسيتين (حماس والجهاد الاسلامي)). اتخذ النظام السياسي الفلسطيني عملية انعطافية مهمة ونوعية مع بدء تشكيل السلطة حيث تم بموجبه في عام 1994 ومع تطورها التدريجي من خلال تطبيق اتفاق اوسلو، إقرار انتخاب مجلس تشريعي فلسطيني وانتخاب رئيس للسلطة الوطنية، وتشكيل الحكومة الفلسطينية الاولى المصادق عليها من قبل المجلس التشريعي الفلسطيني. هذه النقلة لم تحظ بالإجماع الوطني الفلسطيني الشامل، وظلت العديد من الفصائل الفلسطينية خارج هذا التطور في النظام السياسي وبشكل خاص للفصائل الممثلة في منظمة التحرير، وكذلك الحركات الاسلامية ((حماس والجهاد الاسلامي)، وغنيٌ عن الذكر أن التطور الجديد في بنية النظام السياسي كان ثمرة اتفاقات ومفاوضات مع اسرائيل، وقد وصم هذا التطور بالطابع المؤقت أولاً والمشوه ثانياً وكانت هناك اتجاهات تحاول تحويل السلطة الفلسطينية إلى بديل لمنظمة التحرير، وإحلال النظام السياسي الذي يجد إطاره في السلطة الفلسطينية بديلاً للنظام السياسي الشامل، الذي كانت تعكسه المنظمة، لكن هذه المحاولات لم تنجح وانهارت تدريجياً لأسباب عديدة ابرزها:

وصول مسيرة أوسلو إلى طريق مسدود مع انتهاء الفترة الزمنية المحددة لمرحلتها الانتقالية، وأصبح واضحاً أنه لا يمكنها أن تقود إلى سلام دائم، ومنذ ذلك الحين بدأت مسيرة تشكّل النظام السياسي انعطافه جديدة تمثلت في الحوار الوطني الفلسطيني الذي شهدته الساحة في 1998-2000. لقد قاد هذا الحوار إلى إعادة تفعيل دور القوى في إطار م.ت.ف على قاعدة إعادة الإجماع على دور المنظمة باعتبارها المرجعية العليا للشعب الفلسطيني، والتزام المنظمة بالثوابت الفلسطينية وكانت ثمرة الحوار ما بين الأطراف الثلاث، هي الاتفاق على ضرورة إنهاء المرحلة الانتقالية، والوصول إلى حل دائم يضمن قيام دولة فلسطينية مستقلة في حدود المناطق الفلسطينية المحتلة في العام 1967، وهذا أدى إلى إعادة الروح - ولو جزئياً - إلى منظمة التحرير ومؤسساتها بعد فترة من الجمود امتدت عملياً من 1994-1999.

هذه الانعطافة تعززت بفعل الانتفاضة الثانية التي وفرت قاعدة لتعزيز الفكرة القائلة بضرورة مشاركة الجميع في القرار السياسي الفلسطيني، وإيجاد السبل التي تكفل أن يشمل النظام السياسي الفلسطيني جميع القوى الوطنية الفلسطينية بما في ذلك القوى الإسلامية، من هنا طرحت فكرة تشكيل القيادة الوطنية الموّحدة وتعززت هذه الفكرة لأنها تحظى بقبول شعبي واسع، وتم الاتفاق على ضرورة إصلاح النظام السياسي الفلسطيني من خلال إصلاح بنية منظمة التحرير على أُسس ديمقراطية وإصلاح السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال إجراء الانتخابات.

اليوم، بعد انتهاء انتخابات التشريعي والمأزق الذي وصلناه تظهر الحاجة إلى خطة إنقاذ وطني، تركّز على تفعيل وتطوير مؤسسات م.ت.ف. ولكن أيضاً تشمل نواحي النظام السياسي الفلسطيني في محصلته الأخيرة. ومفتاح الحل للأزمة يكمن في إيجاد صيغة للشراكة السياسية الشاملة، في الإطارين معاً: السلطة الفلسطينية وم.ت.ف صيغة تجمع بين التمسك بالثوابت الوطنية وحمايتها، وبين الواقعية التي تأخذ حقائق الوضع الإقليمي والدولي الراهنة، لتشق سبل التأثير فيها، لا الاكتفاء بالاحتجاج عليها. تقترح الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ما يلي:

أولاً: التوافق على قواسم سياسية مشتركة، بما يساعد على اختراق الحصار الأميركي - الاسرائيلي، ويقطع الطريق على محاولات اسرائيل تأمين غطاء دولي لخطة أولمرت التوسعية أحادية الجانب.

ثانياً: صياغة خطة كفاحية - سياسية موّحدة تضمن تناسق الأداء النضالي والسياسي بما في ذلك التفاوضي على أسس التمسك بخيار المقاومة، تفعيل التحرك الجماهيري والمواجهة الشعبية مع الاحتلال، شن حملة سياسية دولية من أجل كسر الحصار، والاتفاق على مسؤولية م.ت.ف عن الملف التفاوضي، في إطار ضوابط يتفق عليها وتحت إشراف لجنة عليا.

ثالثاً: تشكيل حكومة ائتلاف وطني، تشارك فيها كافة القوى الفاعلة على أساس برنامج مشترك، أساسه تأكيد مكانة م.ت.ف والالتزام بوثيقة إعلان الاستقلال والقانون الأساسي، تبني المبادرة السياسية، وضع خطة اقتصادية إنهاضية، وضع حد للفلتان الأمني، صون حقوق المرأة... الخ.

رابعاً: تفعيل وتطوير مؤسسات م.ت.ف، وتطبيق إعلان القاهرة بهذا الشأن وفق جدول زمني ملزم، يضمن إنجاز الخطوات التالية:

أ- الدعوة الفورية لانعقاد اللجنة العليا المشكّلة من رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية ورئيس المجلس الوطني والأمناء العامين للفصائل الفلسطينية كافة وشخصيات وطنية متفق عليها، بهدف الاتفاق على أسس عملية التفعيل والتطوير وجدولها الزمني.

ب- إيجاد صيغة مؤقتة تضمن مشاركة جميع القوى الفلسطينية، بما فيها حركتا حماس والجهاد الإسلامي، في أعمال الهيئات القيادية لمنظمة التحرير (وبخاصة اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي) بما يضمن توحيد مركز القرار القيادي الفلسطيني لحين استكمال انتخاب وتشكيل المجلس الوطني الجديد.

ج- تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني الجديد بالانتخاب الديمقراطي وفق نظام التمثيل النسبي الكامل، والتوافق الوطني على كيفية تمثيل مناطق اللجوء والشتات التي يتعذر إجراء الانتخابات فيها.

د- تطوير عمل وأداء دائرة شؤون اللاجئين في م.ت.ف ومشاركة جميع القوى في تشكيلها ورسم سياساتها بهدف توحيد الجهود والمرجعية في الدفاع عن الحقوق السياسية والمدنية للاجئين وتحسين شروط حياتهم وتنظيم حركتهم النضالية.

هـ- تشكيل مرجعية وطنية موّحدة لمدينة القدس تشارك فيها جميع القوى والفعاليات السياسية والاجتماعية والدينية والمؤسسات الحكومية المعنية لمعالجة ملف المدينة المقدسة بمختلف محاوره.

و- تفعيل سائر دوائر المنظمة وإحياء الصندوق القومي وفصله عن خزينة السلطة الوطنية.

ز- العمل على توحيد النقابات والاتحادات الشعبية وإعادة بنائها على اسس ديمقراطية بإنتخابات تعتمد مبدأ التمثيل النسبي.

بيروت، 2006/5/30